

باب (لا) النافية للجنس

قال ابن آجروم: (اعلم أن «لا» تنصب النكرات بغير تنوين إذا باشرت النكرة ولم تتكرر «لا»^(١) نحو «لا رجل في الدار»^(٢))

ولما فرغ المصنف من الكلام على السابع من المنصوبات شرع في الثامن منها وهو اسم (لا) المنصوب بها فقال: (باب (لا) النافية للجنس).

وتسمى: لا التبرئة؛ لأنها تدل على نفي الجنس، فكأنها تدل على البراءة منه. وإنما عملت لا؛ لمشابتها إن في دخولها على الجملة الاسمية، وفي أنها لتأكيد النفي كما أن (إن) لتأكيد الإثبات، والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره، وفي أن لها صدر الكلام.

ولكونها عملت بطريق الحمل انحطت رتبته عنها؛ فلا يكون اسمها إلا نكرة، ولا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، ولا ينون اسمها، بخلاف إن في ذلك.

وقد نبّه المصنف على بعض ذلك بقوله: (اعلم) -بكسر الهمزة - فعل أمر من تعلم: أن لا تنصب النكرات وجوباً، لفظاً أو محلاً بغير تنوين إذا باشرت لا النكرة بأن لم يفصل بينهما فاصل، ولم تتكرر لا.

فتنصب النكرة لفظاً إذا كانت النكرة مضافة لمثلها؛ نحو: لا صاحب علم ممقوت، فصاحب علم اسمها وهو منصوب، وممقوت خبرها وهو مرفوع بها.

(١) أي: اعلم أن لا النافية للجنس تعمل عمل إن لمشابتها لها، فتنصب النكرات وجوباً لفظاً أو محلاً بغير تنوين، إذا باشرت النكرة فلم يفصل بينهما فاصل، ولم تتكرر لا، فتنصب النكرة لفظاً، نحو: لا غلام سفر حاضر، ومحلاً كما مثل، فإن معمولها: إما أن يكون مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف، أو مفرداً، وهو: ما ليس مضافاً، ولا شبيهاً بالمضاف.

(٢) فلا: نافية للجنس، تعمل عمل إن، ورجل: اسمها مبني معها على الفتح، محله نصب فشرط نصبها النكرات: أن يكون اسمها نكرة، وخبرها نكرة، وأن يتقدم اسمها على خبرها، وأن لا تقترن بجار، وإلا أهملت.

وتنصب النكرة محلاً إذا كانت النكرة مفردة عن الإضافة وشبهها؛ نحو: لا رجل في الدار فلا حرف نفي، ورجل اسمها مبني معها على الفتح، وموضعه نصب بلا، وفي الدار خبرها.

وذهبت طائفة من البصريين: إلى أن رجل ونحوه منصوب لفظاً من غير تنوين، وهو ظاهر كلام المصنف، ونسب إلى سيبويه، هذا إذا باشرت لا النكرة.

قال ابن آجروم: (فإن لم تُبأشِرْها وجب الرفع ووجب تكرار «لا»^(١)) نحو «لا في الدار رجل ولا امرأة».

وإن تكررت جاز إعمالها وإلغاؤها^(٢)، فإن شئت قلت: «لا رجل في الدار ولا امرأة»^(٣).

فإن لم تبأشِرْها بأن فصل بينهما بفصل؛ نحو: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصفات: ٤٧]، أو دخلت على معرفة؛ نحو: لا زيد في الدار وجب الرفع على الابتداء، ووجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرار لا؛ نحو: لا في الدار رجل ولا امرأة، ونحو: لا زيد الدار ولا عمرو.

وإن تكررت لا مع مباشرة النكرة، جاز إعمالها وإلغاؤها، فإن شئت، قلت على الأعمال في قول المصنف نحو: لا رجل في الدار ولا امرأة، بفتح رجل، ورفع امرأة، ونصبها، وفتحها، وإن شئت قلت على الإلغاء: لا رجل في الدار ولا امرأة برفع الرجل، ورفع المرأة، أو فتحها.

والحاصل: أن للنكرة بعد لا الثانية خمسة أوجه: ثلاثة بعد فتح النكرة الأولى، واثنان بعد رفعها، ونظير ذلك: لا حول ولا قوة إلا بالله، فلك فتح الأول على الأعمال، وفي الثاني ثلاثة أوجه:

(١) أي: فإن لم تبأشِرْ لا النكرة بأن فصل بينها فاصل، وجب الرفع على الابتداء ووجب تكرار لا كما مثل.

(٢) أي: وإن تكررت لا، مع مباشرة النكرة، جاز إعمالها بنصب، نحو: رجل في المثل الآتي، وجاز إلغاؤها برفعه، في المثل الثاني.

(٣) أي: وإن شئت قلت على الإلغاء: لا رجل في الدار ولا امرأة برفع رجل ورفع امرأة أو فتحها فللنكرة بعد لا الثانية: خمسة أوجه، ثلاثة مع فتح النكرة الأولى، واثنان مع رفعها.

أحدها: الفتح على الإعمال، وهو الأصل فيهما؛ كقوله تعالى: (لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ) [البقرة: ٢٥٤] بفتحهما في قراءة أبي عمرو وابن كثير.
وثانيها: النصب؛ نحو قول الشاعر^(١): [السريع]

لَا نَسَبَ إِلَيَّ — وَمَ لَا خُلَّةَ

بنصب خلة على جعل لا زائدة مؤكدة، وعطف الاسم بعدها على محل اسم لا قبلها؛ فإن محله نصب.

وثالثها: الرفع؛ كقوله^(٢): [الكامل]

(١) هذا صدر بيت عجزه: اِتَّسَعَ الْخَزْقُ عَلَى الرَّاقِعِ
لأنس بن العباس بن مرداس السلمي، وقيل: لأبي عامر جند العباس بن مرداس السلمي.
والشاهد فيه: (ولا خلة) حيث نصب على تقدير أن تكون (لا) زائدة للتأكيد، ويكون (خلة) معطوفاً بالواو على محل اسم (لا) وهو (نسب).

انظر: الكتاب ٢/٢٥٨، والأصول ١/٤٠٣، واللمع ٩٨، وشرح المفصل ٢/١١٣، وشرح الجمل ٢/٢٧٥، والارتشاف ٢/١٧٢، وأوضح المسالك ١/٢٨٧، والمقاصد النحوية ٢/٣٥١، والتصريح ١/٢٤١.

(٢) اختلف العلماء في نسبة هذا البيت، ف قيل: هو لرجل من مذحج، وكذلك نسبوه في كتاب سيبويه، وقال أبو رياش: هو لهما بن مرة أخى جساس بن مرة قاتل كليب، وقال ابن الاعرابي: هو لرجل من بني عبد مناف، وقال الحاتمي: هو لابن أحمر، وقال الأصفهاني: هو لضمرة بن ضمرة، وقال بعضهم: إنه من الشعر القديم جداً، ولا يعرف له قائل.

اللغة: "هذا لعمركم" العمر بفتح فسكون الحياة، وقد فصل بين المبتدأ الذي هو اسم الإشارة وخبره، بجملة القسم وهي قوله "لعمركم" مع خبره المحذوف ويروى "هذا وجدكم" والجد: الحفظ والبخت، وهو أيضاً أبو الاب "الصغار"

بزنة سحاب الذل، والمهانة، والحقارة "بعينه" يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة، وكأنه قد قال: هذا الصغار عينه، ولا داعي لذلك.

الإعراب: "هذا" اسم إشارة مبتدأ "لعمركم" اللام لام الابتداء، وعمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوبا، والتقدير: لعمركم قسمي، وعمر مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب "الصغار" خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة "بعينه" جار ومجرور متعلق بمحذوف حال، وقيل: الباء زائدة، وعليه يكون قوله عين تأكيداً للصغار، وعين مضاف والهاء مضاف إليه "لا" نافية للجنس "أم" اسم لا مبني على الفتح في محل نصب "لي" جار ومجرور

هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بَعَيْنِهِ لَا أُمُّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

برفع أب، وذلك على زيادة لا الثانية، وعطف اسمها على محل لا الأولى مع اسمها؛ فإن موضعهما رفع على الابتداء.

ولك رفع الأول على الابتداء؛ ويجوز لك حينئذ فتح اسم لا الثانية على إعمالها، نحو: فلا لغو فيها ولا تأثيم فيها، أو رفعه على إلغائها، وعطف الاسم بعدها على ما قبلها، ويمتنع النصب؛ لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً أو محلاً.

تَمَّة

لا حرف نفى، وإله اسمها، وإلا الله بدل من موضع لا، مع اسمها؛ فإن موضعهما رفع بالابتداء عند سبويه، لا بدل من لفظ الاسم الواقع بعد لا، وليس هو خبراً لـ (لا)؛ لأن لا لا تعمل في معرفة كما مر، وخبر لا محذوف تقديره: لا إله في الوجود أو موجود.

متعلق بمحذوف خبر لا "إن" شرطية "كان" فعل ماض ناقص فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم "ذاك" ذا: اسم كان، وخبرها محذوف، والتقدير: إن كان ذاك محموداً، أو نحوه "ولا" الواو عاطفة، لا زائدة لتأكيد النفي "أب" بالرفع - معطوف على محل لا واسمها، فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سبويه، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما في بيان الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه: قوله "ولا أب" حيث جاء مرفوعاً على واحد من ثلاثة أوجه: إما على أن يكون معطوفاً على محل "لا" مع اسمها كما ذكرناه، أو على أن "لا" الثانية عاملة عمل ليس، و"أب" اسمها، وخبرها محذوف، أو على أن تكون "لا" غير عاملة أصلاً، بل هي زائدة، ويكون "أب" مبتدأ خبره محذوف، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة.

ومثله قول جرير بن عطية: بأي بلاء يا نمير بن عامر وأنتم ذنابي، لا يدين ولا صدر؟ وقد ورد على غرار ذلك قول المتنبي: لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق إن لم يسعد الحال.

انظر: الكتاب ٢/٢٩٢، ومعاني القرآن للفساء ١/١٢١، والمقتضب ٤/٣٧١، والأصول ١/٣٨٦، والجمل ٢٣٩، واللمع ٩٩، وشرح المفصل ٢/١١٠، وابن النظم ١٨٩، وتخليص الشواهد ٤٠٥، ٤٠٨.